

خليفة حفتر يرهن نجاح مؤتمر برلين بوضع حد للميليشيات

طرابلس - اعتبر القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر أن نجاح المؤتمر الدولي حول ليبيا الذي ستحتضنه برلين سيكون رهين تركيزه على سحب السلاح من الميليشيات المسلحة، موضحاً أن العملية العسكرية التي يخوضها الجيش في محيط طرابلس لا تهدف إلى السيطرة على الحكم.

وقال خليفة حفتر في حوار مع صحيفة "انديبننت عربية" إنه يساند أي تحرك دولي أو محلي يعمل بجدية على معالجة القضية الليبية، معرباً عن أماله في أن تؤدي مخرجات المؤتمر الدولي الذي ستحتضنه برلين إلى رفع معاناة الشعب الليبي.

وأكد خليفة حفتر أنه لا يعلم حتى الآن أجندة مؤتمر برلين، مشدداً على أن معالجة الوضع الليبي تبدأ بالقضاء على الإرهاب وتفكيك الميليشيات ونزع سلاحها.

وقالت المفوضات الدولية السابقة بسبب إهمال مسألة نزع السلاح من الميليشيات، حسب خليفة حفتر الذي شدد على أن مجرد الجلوس إلى طاولة مفاوضات وإصدار اتفاق، لا يؤدي إلى الحل.

ولاحظ خليفة حفتر أن المشاركين في المؤتمرات الدولية حول ليبيا سرعان ما يكتشفون أن الاتفاق الحاصل هو حبر على ورق في ظل تغيير نقطة سحب السلاح مكرراً بما حصل بعد اتفاق الصخيرات.

وأضاف أن تراجع نشاط الاستكشاف النفطي في البلاد، في ظل عدم قدرة سوناطراك على تحمل الأعباء الضخمة لهذا النشاط، وفي الوقت الذي يعرف فيه الطلب الداخلي على الطاقة ارتفاعاً غير مسبوق، وتعرف فيه السوق الأوروبية منافسة شرسة يفرضها كبار المنتجين، وأن الجزائر قد استنفدت حوالي 60 بالمئة من احتياطياتها التقليدية الأولية من المحروقات.

وأردف "من أجل مواجهة هذه الوضعية الحرجة، والتي قد تعرض الجزائر لأزمة طاقة في حدود 2025-2030، بفعل اختلال كبير بين العرض والطلب، جاء مشروع قانون المحروقات الجديد بإجراءات قانونية ومؤسسية وجبائية جديدة تهدف لضمان الانفتاح على الشراكة الأجنبية التي تجلب معها الإمكانيات المالية والتكنولوجية والبيات تقوية وتعزيز شركة سوناطراك".

وأوضح أن الجيش الليبي يعمل على استدراج المجموعات المسلحة خارج العاصمة لتجنب المدينة الدمار وتجنب سكانها الأذى، قائلاً "نحننا في ذلك والحققنا بها خسائر فادحة، وهي الآن تحتضر".

كما أشار خليفة حفتر إلى أن الميليشيات استطاعت أن تكسب كميات كبيرة من السلاح بمختلف أنواعه وهي تتلقى دعماً خارجياً لا يتوقف من دول داعمة للإرهاب، وتتفق عليها حكومة الوفاق المليارات من خزينة المال العام،

واستغلت مرافق مدينة حوّلتها إلى مخازن للذخيرة داخل الأحياء السكنية من أجل الحيلولة دون قصفها.

وقال "وكان بمقدورنا وبكل بساطة، أن ندخل قواتنا إلى قلب العاصمة بعملية اقتحام كاسح بالأسلحة الثقيلة والقوة المفرطة وننتهي العمليات العسكرية خلال فترة قصيرة، لكن ذلك لا يحقق الهدف النبيل الذي نعمل من أجله، وسيكون ثمنه أرواح ودماء الأبرياء من سكان العاصمة التي نحرص عليها ونعمل على حمايتها".

ويرى القائد العام للجيش الليبي أن موعد تحرير طرابلس قد حان وسيتم دحر الميليشيات من المدينة عاجلاً وليس آجلاً.

وتشرف خليفة حفتر عن محاولته تجنب شن معركة مسلحة في محيط طرابلس بسنّت السبل مبرراً أن "المجرمين الذين سيطروا على العاصمة رفضوا منطلق السلام واختاروا الحرب".

وصنف حفتر الميليشيات التي تحارب الجيش الليبي إلى ثلاثة أصناف ومنها المجموعات الإرهابية المنتمية للإخوان المسلمين و"داعش" و"القاعدة" والجماعة الليبية المقاتلة وتسمى إلى تحويل ليبيا إلى إمارة إسلامية وتوظف ثرواتها لدعم كل التنظيمات الإرهابية الأخرى على مستوى العالم.

ولاحظ خليفة حفتر "وجود مجموعات أخرى لا تحمل أي إيديولوجيا ويظل المال هدفها الأساسي، وكذلك وجود صنف ثالث وهم المرتزقة الذين يستجلبهم المجلس الرئاسي من بعض الدول الأفريقية ويدين عليهم أموالاً طائلة لمحاربة الجيش".

وعن اتهامه بأن هدفه الهيمنة على الحكم، نفى خليفة حفتر أن تكون لديه مساع للهيمنة على الحكم، مبرراً أن الحرب التي يخوضها الجيش الليبي تهدف إلى القضاء على الإرهاب واستعادة الوطن وسيدانته، وصون كرامة المواطن الليبي، وتمهيد الطريق ليرسم بإرادته الحرة خارطة حضره ومستقبله.

وقال "دخول العاصمة لا يعني ظهور حاكم جديد، بل يعني بداية عصر جديد يطوي فيه الليبيون ماضي الماضي وينسجون أحقادهم ويشخرون فيه عن سوادهم لبناء ليبيا الجديدة".

وشدد على أن الساعين للحكم هم المتمسكون بالسلطة حتى بعد انتهاء فترة ولايتهم ويرفضون بلا خجل أو حياء، ترك مناصبهم والعودة إلى أعمالهم السابقة، هم الذين يدعون الشرعية خارج إطار الدستور.

السلطة الجزائرية تسعى لطّي ملف المحروقات قبل انتخاب رئيس جديد البرلمان يناقش قانون المحروقات وسط رفض شعبي وسياسي



جدل الثروات النفطية يغذي الاحتقان

وسبب تردد بعض نواب الأغلبية، إلا إذا تدخلت الأوامر الفوقية التي حسمت الأمر في الكثير من الملفات.

ولاحظ متابعون للشأن الجزائري، بأن إقدام السلطة الحالية على البت في العديد من الملفات، التي لا تدخل في صلاحيات حكومة تصريف الأعمال، يستهدف تقييد الرئيس القادم والحد من هامش صلاحياته، ليقف رهين إرادة الفاعلين الحاليين، الذين يريدون التواري عن الأمل في أقرب الآجال، والعودة إلى تسير شؤون البلاد من خلف الستار، كما دأبت عليه تقاليد السلطة في البلاد منذ عقود ماضية.

وفي خطوة لتجديد الموقف والرد على انتقادات المعارضة، أكد وزير الطاقة محمد عرقاب، أن القانون يستهدف إنهاء العزلة النفطية التي دخلتها البلاد بسبب القانون الجاري، والذي لا يفتح الاستثمارات الطاقوية، بما يكفل تأمين مصادر ومدخول جديدة للبلاد.

ورغم اعترافه بأن بلاده استهلكت ما يناهز 60 بالمئة من إمكاناتها الطاقوية، إلا أن خطاب الحكومة يكرس سياسة الاعتماد على الربيع النفطي بدل خلق وتنوع مصادر الدخل القومي من القطاعات الأخرى.

وأوضح في مداخلته أمام نواب البرلمان، بأن "استكشاف احتياطيات بترولية وغازية جديدة، أصبح ضرورة ملحة ومستعجلة بالنسبة للجزائر، وهو ما يتطلب إطاراً قانونياً ملائماً"، في إشارة للقانون الجديد، ولنورة الغاز الصخري المثيرة للجدل بسبب مخاطرها الصحية والبيئية.

مقدرات البلاد وما يترتب عنه من ارتدادات على الاستقرار السياسي والاجتماعي. وترأهن الحكومة على الأغلبية النيابية للأحزاب الموالية للسلطة، لتقرير القانون الجديد، على غرار جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، الجبهة الشعبية الجزائرية، وتجمع أمل الجزائر، وهي القوى الحزبية التي كانت تشكل التحالف الداعم للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، ويتواجد قاداتها في سجن الحراش بالعاصمة، في إطار ما بات يعرف بـ"الحرب على الفساد".

بالموازاة مع ذلك، شرع نواب من الكتل المعارضة، في الاحتجاج داخل بهو البرلمان، للتذيد بما وصفه بعض الشعراء المرفوعة، بـ"المغامرة الخطيرة التي تقوم بها السلطة، لرهن مستقبل الأجيال وثروات البلاد، حتى قبل العودة إلى المسار الانتخابي".

واستغرب نواب من حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعارض، إصرار الحكومة على الدفع بالقانون إلى التجسيد، رغم عدم شرعيتها وطابعها المؤقت، ورفضها من طرف الشارع الجزائري، وعدم احترام إرادة الجزائريين في إرجاء الموقف إلى غاية عودة الأجواء العادية للبلاد، وكان النائب البرلماني عن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، عبد الوهاب بن زعيم، قد دعا إلى "فتح نقاش حقيقي حول الملف وتاجيل طرحه إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية القادمة، في ظل اللفظ السائد وهشاشة المؤسسات القائمة"، وهو ما يوجي إلى أن مسار المشروع لن يكون

مقدرات البلاد وما يترتب عنه من ارتدادات على الاستقرار السياسي والاجتماعي. وترأهن الحكومة على الأغلبية النيابية للأحزاب الموالية للسلطة، لتقرير القانون الجديد، على غرار جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، الجبهة الشعبية الجزائرية، وتجمع أمل الجزائر، وهي القوى الحزبية التي كانت تشكل التحالف الداعم للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، ويتواجد قاداتها في سجن الحراش بالعاصمة، في إطار ما بات يعرف بـ"الحرب على الفساد".

بالموازاة مع ذلك، شرع نواب من الكتل المعارضة، في الاحتجاج داخل بهو البرلمان، للتذيد بما وصفه بعض الشعراء المرفوعة، بـ"المغامرة الخطيرة التي تقوم بها السلطة، لرهن مستقبل الأجيال وثروات البلاد، حتى قبل العودة إلى المسار الانتخابي".

واستغرب نواب من حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعارض، إصرار الحكومة على الدفع بالقانون إلى التجسيد، رغم عدم شرعيتها وطابعها المؤقت، ورفضها من طرف الشارع الجزائري، وعدم احترام إرادة الجزائريين في إرجاء الموقف إلى غاية عودة الأجواء العادية للبلاد، وكان النائب البرلماني عن حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، عبد الوهاب بن زعيم، قد دعا إلى "فتح نقاش حقيقي حول الملف وتاجيل طرحه إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية القادمة، في ظل اللفظ السائد وهشاشة المؤسسات القائمة"، وهو ما يوجي إلى أن مسار المشروع لن يكون

استعجلت السلطة الجزائرية تمرير قانون المحروقات المثير للجدل ومررت به إلى البرلمان لمناقشته قبل انتخاب رئيس جديد وسط اعتراض أحزاب المعارضة ونشطاء الحراك الشعبي على بنوده واعتبارها تفرطاً في ثروات البلاد للشركات الأجنبية.

صابر بلدي

الجزائر - انطلقت مناقشات قانون المحروقات الجديد في جلسات البرلمان الجزائري، وسط معارضة شديدة من طرف نواب الكتل النيابية المعارضة وقوى الحراك الشعبي، بسبب تزامنه مع الأوضاع السياسية المضطربة في البلاد، وهشاشة المؤسسات الرسمية القائمة، قبلاً بما ينطوي عليه من مجازفة بمصدر الدخل الأول للجزيرة العمومية.

واستغرب الخبير الاقتصادي شمس الدين شيتور، تسريع السلطات الجزائرية في طي ملف قانون المحروقات الجديد في أقرب الآجال، وحتى قبل بروز معالم أول مؤسسة شرعية تفرزها الانتخابات الرئاسية المقررة في الـ12 ديسمبر القادم.

وشدد في اتصال مع "العرب"، على أن أهمية وحساسية الملف تستوجب التحضير لأجواء مستقرة ومناخ ينسجم بالحوار، لأن هذا القانون يتعلق بوضع استراتيجية حقيقية لملف الطاقة في البلاد معتبراً أن الذهاب إلى منح تحفيّزات مغرية للشركات الأجنبية لضمان كميات جديدة وتوفير مداخيل مالية أكثر يؤكد تمسك السلطة بسياسة الربيع النفطي.

واستغرب الخبير الاقتصادي شمس الدين شيتور، تسريع السلطات الجزائرية في طي ملف قانون المحروقات الجديد في أقرب الآجال، وحتى قبل بروز معالم أول مؤسسة شرعية تفرزها الانتخابات الرئاسية المقررة في الـ12 ديسمبر القادم.

وشدد في اتصال مع "العرب"، على أن أهمية وحساسية الملف تستوجب التحضير لأجواء مستقرة ومناخ ينسجم بالحوار، لأن هذا القانون يتعلق بوضع استراتيجية حقيقية لملف الطاقة في البلاد معتبراً أن الذهاب إلى منح تحفيّزات مغرية للشركات الأجنبية لضمان كميات جديدة وتوفير مداخيل مالية أكثر يؤكد تمسك السلطة بسياسة الربيع النفطي.

وشدد في اتصال مع "العرب"، على أن أهمية وحساسية الملف تستوجب التحضير لأجواء مستقرة ومناخ ينسجم بالحوار، لأن هذا القانون يتعلق بوضع استراتيجية حقيقية لملف الطاقة في البلاد معتبراً أن الذهاب إلى منح تحفيّزات مغرية للشركات الأجنبية لضمان كميات جديدة وتوفير مداخيل مالية أكثر يؤكد تمسك السلطة بسياسة الربيع النفطي.

وشدد في اتصال مع "العرب"، على أن أهمية وحساسية الملف تستوجب التحضير لأجواء مستقرة ومناخ ينسجم بالحوار، لأن هذا القانون يتعلق بوضع استراتيجية حقيقية لملف الطاقة في البلاد معتبراً أن الذهاب إلى منح تحفيّزات مغرية للشركات الأجنبية لضمان كميات جديدة وتوفير مداخيل مالية أكثر يؤكد تمسك السلطة بسياسة الربيع النفطي.

وشدد في اتصال مع "العرب"، على أن أهمية وحساسية الملف تستوجب التحضير لأجواء مستقرة ومناخ ينسجم بالحوار، لأن هذا القانون يتعلق بوضع استراتيجية حقيقية لملف الطاقة في البلاد معتبراً أن الذهاب إلى منح تحفيّزات مغرية للشركات الأجنبية لضمان كميات جديدة وتوفير مداخيل مالية أكثر يؤكد تمسك السلطة بسياسة الربيع النفطي.

وشدد في اتصال مع "العرب"، على أن أهمية وحساسية الملف تستوجب التحضير لأجواء مستقرة ومناخ ينسجم بالحوار، لأن هذا القانون يتعلق بوضع استراتيجية حقيقية لملف الطاقة في البلاد معتبراً أن الذهاب إلى منح تحفيّزات مغرية للشركات الأجنبية لضمان كميات جديدة وتوفير مداخيل مالية أكثر يؤكد تمسك السلطة بسياسة الربيع النفطي.

وشدد في اتصال مع "العرب"، على أن أهمية وحساسية الملف تستوجب التحضير لأجواء مستقرة ومناخ ينسجم بالحوار، لأن هذا القانون يتعلق بوضع استراتيجية حقيقية لملف الطاقة في البلاد معتبراً أن الذهاب إلى منح تحفيّزات مغرية للشركات الأجنبية لضمان كميات جديدة وتوفير مداخيل مالية أكثر يؤكد تمسك السلطة بسياسة الربيع النفطي.

وشدد في اتصال مع "العرب"، على أن أهمية وحساسية الملف تستوجب التحضير لأجواء مستقرة ومناخ ينسجم بالحوار، لأن هذا القانون يتعلق بوضع استراتيجية حقيقية لملف الطاقة في البلاد معتبراً أن الذهاب إلى منح تحفيّزات مغرية للشركات الأجنبية لضمان كميات جديدة وتوفير مداخيل مالية أكثر يؤكد تمسك السلطة بسياسة الربيع النفطي.

وشدد في اتصال مع "العرب"، على أن أهمية وحساسية الملف تستوجب التحضير لأجواء مستقرة ومناخ ينسجم بالحوار، لأن هذا القانون يتعلق بوضع استراتيجية حقيقية لملف الطاقة في البلاد معتبراً أن الذهاب إلى منح تحفيّزات مغرية للشركات الأجنبية لضمان كميات جديدة وتوفير مداخيل مالية أكثر يؤكد تمسك السلطة بسياسة الربيع النفطي.

وشدد في اتصال مع "العرب"، على أن أهمية وحساسية الملف تستوجب التحضير لأجواء مستقرة ومناخ ينسجم بالحوار، لأن هذا القانون يتعلق بوضع استراتيجية حقيقية لملف الطاقة في البلاد معتبراً أن الذهاب إلى منح تحفيّزات مغرية للشركات الأجنبية لضمان كميات جديدة وتوفير مداخيل مالية أكثر يؤكد تمسك السلطة بسياسة الربيع النفطي.

تصفية حسابات تعمق الخلافات داخل هيئة الانتخابات التونسية رئيس الهيئة يقاضي عضوين يتهمانه بالتعامل مع منظمة أميركية

تونس - يشير التراسق بالتهامات داخل هيئة الانتخابات التونسية إلى بدء أعضائها في تصفية حساباتهم مع بعضهم البعض بعد الاستحقاقات الرئاسية والتشريعية التي جرى تنظيمها في سبتمبر وأكتوبر الماضيين وهو ما يعمق الخلافات داخلها.

وتسببت استعانة الهيئة بمنظمة أميركية في الانتخابات التشريعية والرئاسية الماضية في خلافات داخلها. وقرر رئيس الهيئة نبيل بوفون، مقاضاة عضوين هما عادل البرينصي ونبيل العريزي، بعد إدلائهما مؤخراً بتصريحات تتهمه بالتنسيق مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية الأميركية تتعامل مع الهيئة منذ سنة 2011

وقامت بتنظيم دورات تدريبية لأعضائها دون المساس بجوهر العملية الانتخابية، مشدداً على أن هذه المنظمة تتعامل مع الهيئة بعلم وزارة الخارجية وكانت الاحتجاجات الأسبوعية لطلبة الجامعات في الثلاثاء السابع والثلاثين، قد عبرت في مسيرات العاصمة وبعض مدن ومحافظات البلاد، عن رفضها للقانون ورددت شعارات مناوئة أمام مبنى البرلمان، واتهمت السلطة في شعاراتها بـ"بيع البلاد".

وقامت بتنظيم دورات تدريبية لأعضائها دون المساس بجوهر العملية الانتخابية، مشدداً على أن هذه المنظمة تتعامل مع الهيئة بعلم وزارة الخارجية وكانت الاحتجاجات الأسبوعية لطلبة الجامعات في الثلاثاء السابع والثلاثين، قد عبرت في مسيرات العاصمة وبعض مدن ومحافظات البلاد، عن رفضها للقانون ورددت شعارات مناوئة أمام مبنى البرلمان، واتهمت السلطة في شعاراتها بـ"بيع البلاد".

وقامت بتنظيم دورات تدريبية لأعضائها دون المساس بجوهر العملية الانتخابية، مشدداً على أن هذه المنظمة تتعامل مع الهيئة بعلم وزارة الخارجية وكانت الاحتجاجات الأسبوعية لطلبة الجامعات في الثلاثاء السابع والثلاثين، قد عبرت في مسيرات العاصمة وبعض مدن ومحافظات البلاد، عن رفضها للقانون ورددت شعارات مناوئة أمام مبنى البرلمان، واتهمت السلطة في شعاراتها بـ"بيع البلاد".

وقامت بتنظيم دورات تدريبية لأعضائها دون المساس بجوهر العملية الانتخابية، مشدداً على أن هذه المنظمة تتعامل مع الهيئة بعلم وزارة الخارجية وكانت الاحتجاجات الأسبوعية لطلبة الجامعات في الثلاثاء السابع والثلاثين، قد عبرت في مسيرات العاصمة وبعض مدن ومحافظات البلاد، عن رفضها للقانون ورددت شعارات مناوئة أمام مبنى البرلمان، واتهمت السلطة في شعاراتها بـ"بيع البلاد".

وقامت بتنظيم دورات تدريبية لأعضائها دون المساس بجوهر العملية الانتخابية، مشدداً على أن هذه المنظمة تتعامل مع الهيئة بعلم وزارة الخارجية وكانت الاحتجاجات الأسبوعية لطلبة الجامعات في الثلاثاء السابع والثلاثين، قد عبرت في مسيرات العاصمة وبعض مدن ومحافظات البلاد، عن رفضها للقانون ورددت شعارات مناوئة أمام مبنى البرلمان، واتهمت السلطة في شعاراتها بـ"بيع البلاد".

وقامت بتنظيم دورات تدريبية لأعضائها دون المساس بجوهر العملية الانتخابية، مشدداً على أن هذه المنظمة تتعامل مع الهيئة بعلم وزارة الخارجية وكانت الاحتجاجات الأسبوعية لطلبة الجامعات في الثلاثاء السابع والثلاثين، قد عبرت في مسيرات العاصمة وبعض مدن ومحافظات البلاد، عن رفضها للقانون ورددت شعارات مناوئة أمام مبنى البرلمان، واتهمت السلطة في شعاراتها بـ"بيع البلاد".

وقامت بتنظيم دورات تدريبية لأعضائها دون المساس بجوهر العملية الانتخابية، مشدداً على أن هذه المنظمة تتعامل مع الهيئة بعلم وزارة الخارجية وكانت الاحتجاجات الأسبوعية لطلبة الجامعات في الثلاثاء السابع والثلاثين، قد عبرت في مسيرات العاصمة وبعض مدن ومحافظات البلاد، عن رفضها للقانون ورددت شعارات مناوئة أمام مبنى البرلمان، واتهمت السلطة في شعاراتها بـ"بيع البلاد".

وقامت بتنظيم دورات تدريبية لأعضائها دون المساس بجوهر العملية الانتخابية، مشدداً على أن هذه المنظمة تتعامل مع الهيئة بعلم وزارة الخارجية وكانت الاحتجاجات الأسبوعية لطلبة الجامعات في الثلاثاء السابع والثلاثين، قد عبرت في مسيرات العاصمة وبعض مدن ومحافظات البلاد، عن رفضها للقانون ورددت شعارات مناوئة أمام مبنى البرلمان، واتهمت السلطة في شعاراتها بـ"بيع البلاد".

وقامت بتنظيم دورات تدريبية لأعضائها دون المساس بجوهر العملية الانتخابية، مشدداً على أن هذه المنظمة تتعامل مع الهيئة بعلم وزارة الخارجية وكانت الاحتجاجات الأسبوعية لطلبة الجامعات في الثلاثاء السابع والثلاثين، قد عبرت في مسيرات العاصمة وبعض مدن ومحافظات البلاد، عن رفضها للقانون ورددت شعارات مناوئة أمام مبنى البرلمان، واتهمت السلطة في شعاراتها بـ"بيع البلاد".

وقامت بتنظيم دورات تدريبية لأعضائها دون المساس بجوهر العملية الانتخابية، مشدداً على أن هذه المنظمة تتعامل مع الهيئة بعلم وزارة الخارجية وكانت الاحتجاجات الأسبوعية لطلبة الجامعات في الثلاثاء السابع والثلاثين، قد عبرت في مسيرات العاصمة وبعض مدن ومحافظات البلاد، عن رفضها للقانون ورددت شعارات مناوئة أمام مبنى البرلمان، واتهمت السلطة في شعاراتها بـ"بيع البلاد".

وقامت بتنظيم دورات تدريبية لأعضائها دون المساس بجوهر العملية الانتخابية، مشدداً على أن هذه المنظمة تتعامل مع الهيئة بعلم وزارة الخارجية وكانت الاحتجاجات الأسبوعية لطلبة الجامعات في الثلاثاء السابع والثلاثين، قد عبرت في مسيرات العاصمة وبعض مدن ومحافظات البلاد، عن رفضها للقانون ورددت شعارات مناوئة أمام مبنى البرلمان، واتهمت السلطة في شعاراتها بـ"بيع البلاد".

وقامت بتنظيم دورات تدريبية لأعضائها دون المساس بجوهر العملية الانتخابية، مشدداً على أن هذه المنظمة تتعامل مع الهيئة بعلم وزارة الخارجية وكانت الاحتجاجات الأسبوعية لطلبة الجامعات في الثلاثاء السابع والثلاثين، قد عبرت في مسيرات العاصمة وبعض مدن ومحافظات البلاد، عن رفضها للقانون ورددت شعارات مناوئة أمام مبنى البرلمان، واتهمت السلطة في شعاراتها بـ"بيع البلاد".

وقامت بتنظيم دورات تدريبية لأعضائها دون المساس بجوهر العملية الانتخابية، مشدداً على أن هذه المنظمة تتعامل مع الهيئة بعلم وزارة الخارجية وكانت الاحتجاجات الأسبوعية لطلبة الجامعات في الثلاثاء السابع والثلاثين، قد عبرت في مسيرات العاصمة وبعض مدن ومحافظات البلاد، عن رفضها للقانون ورددت شعارات مناوئة أمام مبنى البرلمان، واتهمت السلطة في شعاراتها بـ"بيع البلاد".

وقامت بتنظيم دورات تدريبية لأعضائها دون المساس بجوهر العملية الانتخابية، مشدداً على أن هذه المنظمة تتعامل مع الهيئة بعلم وزارة الخارجية وكانت الاحتجاجات الأسبوعية لطلبة الجامعات في الثلاثاء السابع والثلاثين، قد عبرت في مسيرات العاصمة وبعض مدن ومحافظات البلاد، عن رفضها للقانون ورددت شعارات مناوئة أمام مبنى البرلمان، واتهمت السلطة في شعاراتها بـ"بيع البلاد".

وقامت بتنظيم دورات تدريبية لأعضائها دون المساس بجوهر العملية الانتخابية، مشدداً على أن هذه المنظمة تتعامل مع الهيئة بعلم وزارة الخارجية وكانت الاحتجاجات الأسبوعية لطلبة الجامعات في الثلاثاء السابع والثلاثين، قد عبرت في مسيرات العاصمة وبعض مدن ومحافظات البلاد، عن رفضها للقانون ورددت شعارات مناوئة أمام مبنى البرلمان، واتهمت السلطة في شعاراتها بـ"بيع البلاد".

وقامت بتنظيم دورات تدريبية لأعضائها دون المساس بجوهر العملية الانتخابية، مشدداً على أن هذه المنظمة تتعامل مع الهيئة بعلم وزارة الخارجية وكانت الاحتجاجات الأسبوعية لطلبة الجامعات في الثلاثاء السابع والثلاثين، قد عبرت في مسيرات العاصمة وبعض مدن ومحافظات البلاد، عن رفضها للقانون ورددت شعارات مناوئة أمام مبنى البرلمان، واتهمت السلطة في شعاراتها بـ"بيع البلاد".

محمد المنصري يؤكد أن مؤسسة النظم الانتخابية الأميركية تتعامل مع الهيئة منذ سنة 2011